العرب
الجمعة 2021/08/20
السنة 44 العدد 12154

ذهنية «تلفزيون الميرمية» تتجدد في الإعلام الأردني

شاكر رفايعة
إعلامي أردني

لم يعد الإعلام الأردني يقف في مفترق طرق مثلما يُستحب أن يقال عادة بل هو سائر فعلا في طريق التراجع والتهميش والاضطهاد المالي، وذلك في أجواء "قانونية" خانقة لحرية التعبير وحقوق الصحافيين وتدخلات أمنية جعلت وسائل الإعلام، إلى حد بعيد، أشبه بنشرة حكومية موحدة.

كشفت السنتان الأخيرتان تحديدا عن نظرة الدولة إلى الإعلام وتقدير دوره في تناول الأحداث الكبرى التي شهدتها المملكة وكيف اتخذت الصحف والمواقع الإخبارية المحلية مرتبة "آخر من يعلم" بما يجري في الأردن أو أنها في أحسن الأحوال ناقلة للخبر وغير مسؤولة عن تحليله أو توضيحه للناس إلا في حدود الرواية الرسمية.

خلال هجوم داعش على قلعة الكرك الذي أودى بحياة 13 شخصا قبل خمس سنوات، كان التلفزيون الحكومي مشغولا بالحديث عن فوائد النبتة العلاجية "الميرمية"، فيما القنوات الفضائية الأجنبية تبث مباشرة من موقع الحدث في جنوب المملكة.

لم تختلف الحال كثيرا منذ ذلك الحين وذهنية "تلفزيون الميرمية"، كما يحلو للأردنيين تسميته، لا تزال حاضرة في وسائل الإعلام المحلية الأخرى التي استعادت هذه الذهنية أخيرا في خضم أزمة الأمير حمزة حين أصبحت صحف عالمية مثل واشنطن بوست وفايننشال تايمز، مراجع للأردنيين لمعرفة ما يجري في القصر الملكي.

> السلطات التي تسمح لوسائل الإعلام الأجنبية بالتغطية الحية هي نفسها التي تبعد الإعلام المحلي عن ساحته الحقيقية وتجعله مثل رهينة ينتظر تلقينه ما يقول ومتى يقول ليخرج به على الناس

وإذ تعكس هذه الذهنية الحجم الذي تريده السلطة للإعلام المحلي، فإنها تنطوي أيضا على مفارقات محرجة واقعيا للسلطة سواء في فقدانها أدوات التأثير تحت وطأة العصر الرقمي والبث الفضائي أو المخاطرة بإطلاق العنان للتأويلات والتفسيرات وأحيانا التضخيم في وسائل الإعلام الأجنبية.

السلطات التي تسمح لوسائل الإعلام الأجنبية بالتغطية الحية هي نفسها التي تبعد الإعلام المحلي عن ساحته الحقيقية وتجعله مثل رهينة ينتظر تلقينه ما يقول ومتى يقول ليخرج به على الناس. وهُم الذين باتوا يتجاهلونه وصاروا يتابعون أخبار بلدهم على الشاشات التي تبث من الخارج.

هذا التقييد كان واضحا منذ بدء انتشار فيديوهات الأمير حمزة التي تنتقد أجهزة الحكم والتأخر في الإعلان رسميا عن أبعاد ما سمتها الحكومة أولا محاولة انقلاب على النظام ثم وصفتها بالمؤامرة وأخيرا "قضية الفتنة". وفي كل ذلك، كان صوت الإعلام المحلي عبارة عن صدى لما تقوله مؤسسة الحكم التي بدت مرتبكة حينها وأربكت معها وسائل الإعلام.

غياب أو تغييب الإعلام المحلي لا يمر من دون خسائر للسلطة نفسها التي أحاطت الصحف والمواقع الإخبارية والقنوات التلفزيونية والكُتاب بقيود النشر ولم يعد لديها ما تقوله سوى التصريحات المقتضبة المعهودة القائمة على اعتبارات أمنية في المقام الأول.

بعبارة أخرى، الصحافيون والكتّاب الذين تقيّد الحكومة قدرتهم على التأثير في الرأي العام منذ سنوات طويلة، لن تجدهم حين تحتاجهم في الأوقات الصعبة على صعيد الأحداث الساخنة واستقرار البلد وأيضا في نقل رسالة الوحدة الوطنية والإصلاح السياسي.

ربما كان ذلك كله في ذهن الملك عبدالله الثاني يوم بدا مستاء من وصول تصريحات ولي العهد السابق إلى وسائل الإعلام الأجنبية ومواقع التواصل الاجتماعي. وقال لشبكة "سي. أن.أن" الأميركية الشهر الماضي "لولا التصرفات غير المسؤولة بتسجيل المحادثات مع مسؤولين أردنيين بشكل سري وتسريب مقاطع الفيديو، لما وصلت فينا الأمور للحديث عن هذه القضية في العلن".

هذه القضية لم يشهد الأردن مثيلا لها وسلّطت الأضواء على الخلافات داخل العائلة المالكة وخاضت وسائل الإعلام الأجنبية في أدق تفاصيلها، بينما بقي الإعلام المحلي يتحرك في نطاق الحدود المرسومة التي تجاوزها الزمن ووقعت تحت سطوة السوشيال ميديا.

بطبيعة الحال، أزمة الإعلام الأردني متشعبة ومزمنة. وعلى صعيد الورق، سبق وأن شهدت في 2013 إغلاق صحيفة "العرب اليوم"، التي كانت صوتا مختلفا عن وسائل الإعلام الرسمية لكنها انهارت مع ضعف الموارد وبسبب تراجع الإعلانات والتوزيع. ثم تلتها صحف ومواقع إخبارية عديدة. وها هما أقدم يوميتين في الأردن، الرأي والدستور، تعيشان في ضائقة مالية.

هيمنة الشاشات لم توفر أي صحيفة ورقية في العالم، غير أن أجهزة الحكم في الأردن تسمح لنفسها بالتدخل في توجيه الرسائل التي تنقلها الصحف للناس وتحجم عن التدخل في إنقاذ الصحف من الانهيار.

ولعل هذا يمثل تأكيدا آخر على أن الحكومة ارتضت ألا تُنزل الإعلام الأردني منزلته التي يستحق، في حين لا تزال التدخلات الأمنية على قدم وساق في المحتوى الإعلامي، مدعومة بقوانين وتدابير هبطت بسقف الكلام المباح وجعلت المنظمات الحقوقية الدولية تصنف المملكة على أنها "شبه حرة" في مجال التعبير والحقوق السياسية.

القيود الرسمية المعلنة والمحذورات الأمنية المعروفة ضمنا تظهر على الأرض مع كل احتجاج وتقود من يخترقها أو يعترض عليها إلى الاعتقال والمحاكمة في الأردن الذي يجرّم انتقاد المسؤولين والحكومة والدول "الشقيقة والصديقة" والتعرض للأديان والإساءة للملك.

وحتى تكتمل حلقة القيود، كان لا بد من مراقبة فضاء الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما لم توفره الحكومة حين سيّرت "دوريات إلكترونية" أمنية تطارد ما يقوله الناس وتحسب عليهم آراءهم.

هذا إلى جانب الكُتاب والصحافيين وقادة الرأي الذين ليس مصرّحا لهم الحديث إلا في ما هو مسموح، ومنه التوجه إلى نبتة عشبية أخرى مفيدة في أيام الضيق!

لبنان الماضي كان أفضل... للشيعة أيضا

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليس لدى حسن نصرالله الأمين العام لـ"حزب الله" في لبنان من جديد يطرحه. ليس كافيا بيع اللبنانيين الأوهام كي يعيد "حزب الله" إعادة تعويم نفسه.

حتّى لو استطاع نجيب ميقاتي تشكيل حكومة جديدة بعد دعوة حسن نصرالله إلى الاستعجال في تشكيل مثل هذه الحكومة، فإن ذلك يعود إلى حاجة لدى الحزب إلى تهدئة بيئته الحاضنة. بدأت هذه البيئة تدرك أنّ ليس لدى الحزب من مشروع حضاري أو سياسي أو اقتصادي سوى مشروع تحويل لبنان ضاحية فقيرة وبائسة من ضواحي طهران.

ما حصل أنّ لبنان انهار. انهار على كلّ أبنائه. لم يخرج أيّ لبناني رابحا من الانهيار الذي تسبّب به "حزب الله"، ومن خلفه إيران بهدف واضح كلّ الوضوح هو جعل البلد ورقة إيرانيّة، وذلك بعد إفقاره.

كان سعد الحريري على حقّ عندما قال قبل أيام إن "تعطيل ولادة الحكومة اللبنانية لأكثر من سنة، كان بالتأكيد صناعة إيرانية بامتياز". مثل هذا التصرّف الإيراني ليس غريبا ولا مستغربا. سبق لـ"حزب الله" أن أغلق مجلس النواب اللبناني سنتين ونصف سنة من أجل انتخاب مرشحه ميشال عون رئيسا للجمهورية... تتويجا لوضع يده على الرئاسة والتأكيد للمسيحيين، على وجه الخصوص، أنّه الطرف الذي يقرّر من هو الماروني الذي يقيم في قصر بعبدا. هذا ما لم يدركه ميشال عون وصهره جبران باسيل، ذلك أن الأوّل كان مستعدا للوصول إلى موقع رئيس الجمهورية بأيّ ثمن كان... حتّى لو كان الثمن زوال لبنان الذي يواجه خطرا وجوديا على حد تعبير وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان...

تكشف الأزمة المصيرية التي يمرّ فيها لبنان أن النظام الذي قام منذ العام 1943 عند حصول الاستقلال، والذي أدخلت عليه تعديلات في العام 1989 بعد إقرار اتفاق الطائف، كان نظاما معقولا. جعل هذا النظام من لبنان بلدا مزدهرا. ما يحصل الآن هو ضرب للنظام ولعلّة وجود لبنان. ما يجرى هو تدمير كامل لكل المؤسسات اللبنانية. إذا تشكلت حكومة لبنانية، فإن حسن نصرالله يكون من أفرج عن الحكومة. هذا يعني أن إيران باتت تقرّر من هو رئيس الجمهورية المسيحي (الماروني) وهي التي تسمح للسنّي، أكان نجيب ميقاتي أو غيره، بتشكيل حكومة. أمّا بالنسبة إلى مجلس النواب الذي على رأسه منذ ثلاثة عقود الرئيس نبيه برّي، فلا مشكلة لدى "حزب الله" في ظلّ وجود "الثنائي الشيعي" الذي يضمّه مع حركة "أمل"، وهو ثنائي قضى على أي تعدّدية داخل الطائفة التي تضمّ أصلا أفضل الكفاءات اللبنانية.

الجميع خاسر من وضع "حزب الله" يده على لبنان. الخاسر الأوّل هو لبنان نفسه. الخاسر الأكبر هم المسيحيون الذين لم يترك لهم "العهد القويّ" سوى باب الهجرة من لبنان. هناك عهد لا يعرف معنى أن يتحكّم سلاح ميليشيوي ومذهبي بلبنان. هناك عهد لا يريد أن يعرف من وراء تفجير مرفأ بيروت في الرابع من آب – أغسطس 2020. لو كان العهد جدّيا في معرفة من الذي أحدث هذا التفجير الذي دمّر جزءا من بيروت وزاد عشرات الآلاف من المسيحيين الفقراء فقرا، لكان أوّل ما فعله رئيس الجمهورية طلب تحقيق دولي في الكارثة. أقلّه من أجل معرفة من وراء الإتيان بنترات الأمونيوم إلى مرفأ بيروت ومن خزّنها في العنبر الرقم 12 ومن كان يخرج من العنبر الكميّة المطلوبة من النترات بين حين وآخر. أكثر من ذلك، كان التحقيق الدولي سيكشف إلى أين كانت تذهب كميات النترات التي خزّنت في المرفأ وأخرجت منه وما وجهة استخدامها... في سوريا طبعا!

إنّ الخسارة التي يتعرّض لها المسيحيون في لبنان خسارة للسنّة والشيعة والدروز أيضا. لا مفرّ من الاعتراف بأن "حزب الله" استطاع تغيير طبيعة لبنان وتركيبته والنظام القائم فيه. ما بقي من لبنان هو أشلاء اقتصاد وأشلاء نظام. ما بقي أشلاء بلد لا أكثر.

نعم، الجميع خاسر من وضع "حزب الله" يده على لبنان. بدأ الشيعة أنفسهم يشعرون بذلك ويطرحون أسئلة من نوع هل مهمّة لبنان مواجهة إسرائيل أو المشروع الأميركي في المنطقة؟

> لبنان انهار على كلّ أبنائه ولم يخرج أيّ لبناني رابحا من الانهيار الذي تسبّب به «حزب الله» ومن خلفه إيران بهدف واضح كلّ الوضوح هو جعل البلد ورقة إيرانيّة

ليس هناك شكّ في أن إسرائيل تعرف ماذا تريد. مشكلتها الحالية ومستقبلا مع الشعب الفلسطيني الذي بدأت تدرك أنّ ليس في استطاعتها تجاهله ولا تجاهل طموحاته المشروعة. أين مصلحة لبنان في لعب أدوار تفوق حجمه وهو بلد أوصله "التيّار العوني" الذي يتولى أمر وزارة الطاقة منذ ما يزيد على عقد من الزمن إلى الظلمة الكاملة. كيف يمكن لبلد من دون كهرباء تحرير فلسطين؟ هذا ما يسأله الشيعة اللبنانيون، بأكثريتهم الساحقة في الوقت الحاضر.

ليس معروفا هل يكفي إفراج حسن نصرالله عن حكومة، قد تتشكّل أو قد لا تتشكّل، كي تشعر بيئته الحاضنة بالارتياح. في النهاية ليس لدى "حزب الله" ما يقدّمه إلى اللبنانيين، جميع اللبنانيين غير البؤس والفقر اللذين يشكلان بالنسبة إليه ضمانة تجعلهم خاضعين لمشيئته.

لعلّ أخطر ما يجري حاليا في المنطقة كلّها أن مصير لبنان لم يعد مهمّا لا عند الأميركيين ولا عند العرب. إذا كان الانسحاب الأميركي من أفغانستان كشف شيئا، فهو كشف أنّ هناك سياسة أميركية واضحة تركّز على الداخل الأميركي. أما بالنسبة إلى لبنان، فما يربط بين إدارتي دونالد ترامب وجو بايدن هو عدم الاكتراث به وبمصيره. هناك لدى الإدارتين اهتمام واحد. هذا الاهتمام هو بالجيش اللبناني ومنع انهياره. مثلها مثل إدارة ترامب، لا تريد إدارة بايدن فوضى شاملة في لبنان في حال حصول الانهيار الكامل. تريد بقاء من يستطيع ضبط السلم الأهلي بحدّه الأدنى لا أكثر...

يدفع اللبنانيون جميعا ثمن وضع إيران يدها على البلد. الجديد في الأمر أن القسم الأكبر من الشيعة بدأوا يدركون ذلك. بدأوا يدركون أن لبنان الماضي القريب كان أفضل. كان أفضل لهم وأفضل لجميع اللبنانيين... إلى أن جاء "العهد القويّ"، أي "عهد حزب الله" بكل جبروته!